

بيان
وفد دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة

تلقينه
الملحق الدبلوماسي/ سارة صالح الزومان

أمام
اللجنة الثالثة (الاجتماعية والإنسانية والثقافية)
الدورة الـ 73 للجمعية العامة

البند 74: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

مقر الأمم المتحدة – نيويورك
2018/10/29

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،،،

تابع وفد بلادي باهتمام المناقشات في إطار هذا البند المدرج على جدول أعمال اللجنة، وأود أولاً بإسم دولة الكويت أن أتقدم بالشكر إلى الأمين العام للأمم المتحدة السيد/ أنطونيو غوتيريش، وإلى المقررين الخاصين ورؤساء اللجان والخبراء المستقلين على تقاريرهم وإحاطاتهم القيمة التي أثرت هذه المناقشات، حيث استعرضت التقارير حالة حقوق الانسان حول العالم بالإضافة إلى الجهود الدولية والإقليمية والوطنية الرامية إلى تعزيز تلك الحقوق وحمايتها.

ونؤكد أهمية التعاون الدولي من أجل التوصل إلى آليات متفق عليها تضمن تمتع البشرية بحقوقها الأساسية بما يحترم ويحافظ على جوهر القيم والخلفيات الثقافية والدينية الخاصة بكل دولة دون فرض مفاهيم غير متفق عليها لا ترتبط بما جاء في القانون الدولي لحقوق الإنسان.

السيد الرئيس،،،

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والعشرون لإعلان وبرنامج عمل فيينا، ونشاط ما جاء في تقرير الأمين العام ذات الصلة من إن الأمن وحقوق الإنسان والكرامة والمساواة والديمقراطية والسلام والتنمية المستدامة هي مسائل مترابطة ومتشابكة ويعزز بعضها البعض، وتشمل هذه الحقوق والحريات الإنسانية الأساسية الحق في الحياة وحق الحصول على المأوى، والحق في التعليم، والرعاية الصحية، والحق في العمل من أجل تحقيق حياة كريمة، وحرية الاعتقاد، حرية الرأي والتعبير ونشره بالقول أو الكتابة أو غيرهما من وسائل، وحرية الصحافة والطباعة والنشر، والحق في التجمع السلمي وتكوين الجمعيات والنقابات. وقد كفل دستور دولة الكويت جميع تلك الحقوق للمواطنين دون التمييز بينهم.

كما اعتمدت دولة الكويت تدابير تشريعية وتنفيذية لتعزيز وحماية حقوق كافة المقيمين على أراضي الكويت، بما في ذلك التصديق على 19 اتفاقية تعني بالحقوق الأساسية للعمل، كما إن انفتاح دولة الكويت لاستقطاب القوى العاملة من كافة أنحاء العالم يساهم في رفع مستوى معيشة الأفراد في الدول المرسلّة. وتتمن دولة الكويت عالياً جهود الرعايا الأجانب والعمالة الوافدة، وتعتبرهم شركاء أصليين في ازدهار البلد وتقديمه.

جاء الاهتمام بحقوق الإنسان إيماناً من دولة الكويت بأثرها على حماية الفرد والمجتمع على حد سواء، خصوصاً من جانب مطابقتها مع الاتفاقيات المعنية بحقوق الإنسان التي صادقت دولة الكويت على أغلبها. وقد تم إنشاء الديوان الوطني لحقوق الإنسان لتتسق وتوحيد كافة الجهود الوطنية الراعية لحقوق الإنسان وحرياته العامة على ضوء قواعد الدستور الكويتي وأحكام الاتفاقيات الدولية التي تعتبر دولة الكويت طرفاً فيها.

هذا وساهمت دولة الكويت في تنفيذ ما جاء في تلك الصكوك الإنسانية ودعم قضايا حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة من خلال المشاركة الإيجابية والفعالة في المحافل الدولية وتقديم المساهمات الطوعية للآليات والأجهزة الأممية المعنية في تطبيقها ومتابعتها.

السيد الرئيس،،،

يشهد عالمنا المعاصر اهتمام متنامي بحقوق الإنسان لتحقيق السلام والأمن الدوليين والتنمية المستدامة بما لا يترك أحد يتخلف عن الركب، وبالرغم من ذلك إلا أن استمرار نشوب النزاعات المسلحة وخطر الإرهاب وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي أدى إلى زيادة الانتهاكات التي يتعرض لها الأبرياء من البشر في بعض مناطق العالم، مما وضعنا جميعاً أمام تحديات لمكافحة كل أشكال انتهاكات حقوق الإنسان.

يتابع بلادي ببالغ القلق والحزن استمرار الأزمة الإنسانية في ميانمار، ونشكر بعثة الأمم المتحدة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار على تقريرهم حول الفظائع المرتبكة هناك، وقد رحبنا بإحاطتهم لمجلس الأمن الأسبوع الماضي، التي تعتبر خطوة في الطريق

الصحيح في سعي المجتمع الدولي لتحقيق المساءلة، متطلعين إلى اعتماد مشروع القرار الخاص بالحالة في ميانمار، في إطار اضطلاع المجتمع الدولي بمسؤولياته نحو تحقيق السلم والأمن الدوليين.

كما ندعو المجتمع الدولي للاضطلاع بمسؤولياته نحو إنهاء الأزمة في سوريا، وضمان إيصال المساعدات الإنسانية للمدنيين في المناطق المتضررة من النزاع، وتضافر الجهود من أجل التوصل إلى حل سلمي في سوريا من خلال الحوار، كما ندعم عمل الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق ومقاضاة المسؤولين عن أكثر الجرائم خطورة وفق القانون الدولي، والمُرتكبة في سوريا منذ مارس عام 2011، ودور تلك الآلية في تحقيق المساءلة التي هي شرط أساسي لتحقيق السلام المستدام.

أن المجتمع الدولي كذلك أمام مسؤوليات كبيرة لوقف الانتهاكات المرتكبة في فلسطين، وتشاطر دولة الكويت المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ 1967 قلقه من تداعيات ممارسات الاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني من توسع استيطاني، وحصارٍ وقيودٍ مفروضة على حرية التنقل والتجاوز على مقدساته، مما يبرهن على أن تلك الممارسات تتعارض مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني وستظل مستمرة إذا لم تخضع للمساءلة، كما نتطلع إلى اعتماد مشروع القرار الخاص بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

في الختام، لطالما حرصت دولة الكويت على التمسك والالتزام بالمبادئ والمقاصد النبيلة لميثاق الأمم المتحدة، وعلى تحقيق وإرساء دعائم الأمن والاستقرار في العالم، وأود هنا أن أجدد التزام بلادي بتعزيز ونشر ثقافة الإنسان، وتفعيل التعاون الدولي من خلال المشاركة في جميع المحافل الدولية لحقوق الإنسان والشراكات مع جميع هيئات الأمم المتحدة والهيئات غير الحكومية المهمة بحقوق الإنسان في سبيل الارتقاء بحياة جميع البشر.

شكراً السيد الرئيس،،،